توازن القوة في اوربا

(تابع ما قبله)

قضايا التوازن ومسائله

حاولنا في بحثنا عن التوازن من الوجهة النظرية ان نبين انهُ نظرية مبنية على قواعد اشبه بقواعد العلوم وان تلك القواعد على تقدم مطرد وستصبح عن قريب علماً ثابت الاركان . والغرض الآن ان نذكر بعض القضايا التي تهمنا في هذا الشأن وبعبارة اخرى ان نبحث في مسألة التوازن عملياً بحيث نستطيع ان نفهم معنى ذلك النظام بالنسبة الى الواقع . واول قضاياهُ المعاهدات الدولية وهي انواع اهمها ثلاثة : — (١) المعاهدات الدفاعية (٢) الدفاعية الهجومية (٣) الودية . والاخيرة ابسطها ويقصد بها ربط المتعاهدين برباط المحبة والتفاهم . اما الاولى فقلما تكون محضة ويغلب فيها ان تكون كذلك بحسب الظاهر ويكون اصحابها على تفاهم سري انها هجومية ايضاً . ويقصد بالثانية ربط المتعاهدين بالمساعدة المتبادلة لاجل غرض لتقضيهِ مصلحتهما

ولقد قامت قيامة المنتقدين على هذه المعاهدات وسلقوا اربابها والقائلين بها بالسنة حداد . فقالوا انها لا تزيد عن كونها قطعاً من الجلد عليها اختام سفراء الدول او وكلائها يبرمها الوزراء في نظاراتهم والارض في سلام فاذا نشبت الحرب مزقوها وداسوها بالاقدام . وعلى ذلك قال البرنس اوجين «اعطني فيلقاً من الجند فاستغني بهِ عن الف من المعاهدات »

على ان هؤلاء المنتقدين تطرفوا في انتقادهم ولعل السبب في ذلك ان المعاهدات لم تكن اولاً على مبدإ التساوي والتبادل في المصالح بل كانت غالباً لمنفعة احد الفريقين دون الآخر . اما الآن وقد مضى زمن الاستبداد والخضوع لارادة الفرد — زمن الاحتكام الى السيف والمدفع لادنى نزاع او اختلاف . فالمعاهدات لا تقوم بارادة الفرد او لمنفعة فريق دون الاخر بل في اتفاقات تدعو اليها مصلحة الطرفين العمومية ناهيك بان للدول الآن قانوناً يرجعون اليهِ في هذه المعاهدات .

وماذا يعني القائلون ان المعاهدات الدولية لا تزيد عن انها « قطع من الجلد مختومة باختام السفراء» الا ان لا فعل لها في حفظ السلام والمحافظة على حرية الامم . ولكن من من العارفين باحوال السياسة ينكر فعل المعاهدات في ذلك . من ينكر ما لها من التأثير الحسن

على الدول المتعاهدة . نعم ان المعاهدات قد تتغير او تبطل ولكن ذلك لا يتم الاَّ متى تغيرت الاحوال التي اقتضتها والاَّ فهي تبقى لثبت في الامم روح السلام والمدنية ولتوقف الطامعين عند حدّ لا يستطيعون تعديهُ

فليتروَّ الساسة كثيراً قبل ابرام المعاهدات . وليعلموا انها لا تثبت ولا تأتي بالفائدة المتوخاة ما لم تكن معقودة بروح العدل والمساواة والاَّ خرجت عن حقيقتها واصبحت نوعاً من الهدنة او السلم الموقت يعبث بها اصحابها لاقل سبب فيمكرون جوّ السياسة

ومن قضايا التوازن المقارات . وذلك ان الدول في تزاحمها الشديد وفي سعيها الى التفوق والسيادة قد رأت ان تستطلع الواحدة احوال الاخرى الداخلية ولا سيما فيما يتعلق بتقدمها المالي والتجاري . ولاجل ذلك اتفقت جميعها على تبادل السفراء وهم والحق يقال عبارة عن « جواسيس ممتازين » فكان من ذلك ان زاد تفاهم الدول وتقاربها فامتنع بالطبع كثيراً من المنازعات التي كانت بلا ريب تحدث لولا توسط السفراء واخذهم المسائل مأخذ البحث والعقل . واي شيء افعل في حفظ السلام من هذه الواسطة . اليس في معرفة الدول بعضها بعضاً واطّلاعها على اسباب التقدم والقوة ما يجعلها تتداعى في القوة والثروة وبالتالي ما يضمن حفظ التوازن . اعتبر ذلك في تشبه الدول جميعاً بانكلترا يوم ابتدعت بوارج « الدردنوط » تعزيزاً لاسطولها . وليس هذا التشبه والتزاحم بين الدول لزيادة قوتهن كما قد يتوهم البعض ولكنهُ لتقوية الاتحاد الاوربي ولحفظ التوازن فيهِ

اما تداخل الدول فعلياً في شؤون مملكة انتهت احشاؤها بنيران الثورات والانقلابات كما حدث في فرنسا ايام الثورة الكبرى فذلك مما ستجري البحث فيهِ في محلهِ . على انهُ لا بد لنا هنا من وضع قانون عام يجيز للدول هذا التداخل عند الاقتضاء وهو « اذا حدث انقلاب فجائي عظيم في مملكة من الممالك وكان في ذلك الانقلاب خطر كبير على جاراتها فلجاراتها حق التداخل في شؤونها حتى يستتب الامن ويرجع النظام الى عهده الاول »

هذا ولقد احتج بعضهم بان نظام المعاهدات السلمية مناقر للواقع الذي يقضي على كل امة بوجود اعداء واصدقاء طبيعيين لها على ان من انعم النظر في المسألة قليلاً لم يفتهُ غرض الساسة من قولهم اعداء طبيعيون واصدقاء طبيعيون . فهم لا يعنون ان الطبيعة تقتضي العداء او الصداقة الى الابد بل ان ذلك حاصل حيث وجوه معلومة واحوال خصوصية متى ذهبت ذهبت العداوة او الصداقة معها

ولا ريب ان نظام التوازن من انجع الوسائل في مداواة هذا الداء الاجتماعي وذلك

تمهيد طرق السلام وتعيين الامم ان ينظروا بعضهم الى بعض نظر المحبة والاخاء فيسعوا كثفاً الى كشف محور ربوع السلام العام

***

يقولون ان اسباب العداء والتزاحم بين الدول ثلاثة هي (١) الجوار (٢) تشابه الاغراض والمساعي (٣) التقارب في القوة . وان الصداقة ناشئة عن احوال تخالف ما ذكر . فالمخالفات الطبيعية اذاً ارتباط بين دولتين او اكثر برابطة العداء لدولة اخرى ولكنه كثيراً ما يحدث ذلك مثلاً لكون احداها حليفة لدولة اخرى هي عدوة الثانية او لارتباطها مع دولة لا توافق مصلحتها مصلحة هذه . وقد يكون سبب العداء غير ذلك نظراً لتشعب المصالح الدولية . والحق يقال ان هذا التشعب في المصالح هو الحافظ لنظام التوازن والسلام في اوربا اذ لا يمكن لاية دولة ان تلزم الحياد اذا حدث ما يعكر جوّ السياسة . واليك بعض الامثلة لشرح ذلك

لا مشاحة ان انكلترا وفرنسا بالنظر الى الاحوال الطبيعية عدوتان شديدتا العداء فهما متجاورتان ومتقاربتان في القوة على ان الاولى تفوق الثانية بالغنى والموقع التجاري فضلاً عن اسطولها الضخم وفي الثانية من اتحاد اجزائها ونفوذها في القارة الاوربية ما ترجح به على مناظرتها من هذا القبيل . ولقد فاز الانكليز على الفرنسويين بالتجارة لما في موقعهم مما يساعدهم على ذلك وحاولوا ان ينازلوهم في ساحتهم ويخضدوا شوكتهم في وسط القارة فاستعرت نيران العداء بين الفريقين ايما استعار واشتد التزاحم والتحاسد الى درجة ما بعدها درجة وهما اولى بالصفاء والمودة . ولو عقلا ايام نزاعهما الماضي رأيا ما يريانه اليوم من وجوب التضامن والتقارب كما فعلتا من عهد قريب بمقاومة مطامع المانيا والمحالفة الثلاثية

ثم ان هولندا اقربها من انكلترا ولمزاحمتها اياها في التجارة كان يجب ان تعلن لها العداء وتناصر فرنسا ولكنها رأت في فرنسا من الطمع في الاستيلاء عليها ما جعلها تفضل عدوتها الطبيعية اضف الى ذلك تخالف الافرنسيين والهولنديين في المذهب والتقاليد فيتضح لك ميل هؤلاء الى الانكليز وهم على ما هم عليه من التزاحم والجوار . تلك سياسة هولاندا لم تخرج عنها الاّ مرتين الاولى في ايام شارل الثاني والثانية في ابان الحرب الاميركية

وانظر الى فرنسا واسبانيا فان اتصالها وانفصالها معاً عن سائر القارة الاوربية سبب طبيعي للعداء على ان ما حدث بين انكلترا وهولاندا حدث بينهما ايضاً . فان اسبانيا لم ترَ منذوحة عن موادّة جارتها القوية ولا سيما وقد كان التفور مستحكماً بينها وبين النمسا بسبب عرش ايطاليا ولقد اظهرت لفرنسا من الوفاء ما لا مزيد عليه حتى انها بقيت على ودها بالرغم

عما الحق الفرنسويون بآل بوربون من الاهانة والمذلة — اللهم الا مرة واحدة خرجت بها اسبانيا عن خطتها هذه وذلك يوم مقتل لويس لكنها عادت فدخلت في صداقة جارتها . ولكم ضحّت في سبيل تلك الصداقة من المال والرجال . الم تدفع باسطولها الى الدمار وتعرّض شواطئها لغزوات ملكة البحار ؟ فعلت ذلك وما آلمها ان ترى تاج رومية يتألق على رأس ابن نابوليون

واعتبر ذلك ايضاً في علاقة الدولة العلية بروسيا وبريطانيا وفرنسا وعلاقة بريطانيا العظمى باليونان ثم في اشتباك مصالح الدول الاستعمارية وما كان من امر بولندا مع الدول المجاورة لها الى آخر ما هنالك فيتضح لك ما نريد ايضاحهُ هنا وهو انهُ لا يصعب ارجاع التوازن الى نظام ثابت راسخ الاركان

ولا بدَّ لنا في ختام البحث النظري من هذه المقالة من الاشارة الى ما كان لهذا النظام من الفعل في حفظ كيان الممالك فقد مضى الدور الذي كان القوي فيهِ يبلع الضعيف بغير سبب دور الاستبداد الفردي والاوهام القومية ولم تعد الممالك والامم الضعيفة عرضة للسقوط والفناء فان الامم القوية اليوم ساثرة على نظام معروف وهنَّ يتسابقن الى المحافظة على حقوق المستضعفين والدفاع عن كيانهم . كانت معركة واحدة فيما مضى كافية لاسقاط مملكة مهما بلغت من العمران والتقدم . اما اليوم فسقوط الممالك ليس بالامر السهل ولا هو يتوقف على معركة واحدة او معارك عديدة بل على تغيرات عظيمة في نظام البلاد الاساسي . موت الفرد الآن لا يزعزع اركان الدولة ولا يضعف بنيانها . وكأني بكل امة تمثل بالسموأل وهو يقول

اذا مات منا سيد قام سيد قؤول لما قال الكرام فعولُ

ان الطبيعة لا تتقدم بالطفرة والفجأة بل هي متأنية في سيرها تسير الهوينا في نشوئها . كذلك الاجتماع والسياسة وما رافقها من تقدم الجنس البشري في الحرية والحقوق والمعرفة لم تراق دفعة واحدة بل اتخذت في سيرها منهاج الطبيعة السوي — الارتقاء المتواصل البطيء — ومن العبث ان يحاول البعض الرجوع الى الحالة القديمة

فليتق الله الساسة فيما يفعلون وليحققوا النظر فيما على عواتقهم من المسؤولية وليعلموا انهُ وان وجدوا لخدمة بلادهم واممهم فذلك لا ينبغي ان يعميهم عن النظر الى العالم اجمع والاهتمام بالوحدة البشرية . بذلك يضمنون السلام وبذلك يحفظون نظام التوازن ثابت الاركان

وليس المجد للسيف الحسام ولا للمال والجيش اللهام
ثبات الملك في حفظ السلام وتعميم المودة والاخاء